على خطى التيسير
الحركات الإعرابية والمعاني النحوية
إحياء النحو لإبراهيم مصطفى
عرض وتقويم

م.د. وفاء عباس فيّاض
جامعة كربلاء/كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

مستخلص البحث :

شغلت ظاهرة تيسير النحو وتجديده العلماء قديما وحديثا، وتأتي محاولة إبراهيم مصطفى بوصفها أبرز تلك المحاولات. ولقد كان الموضع الذي نفذ منه إبراهيم مصطفى لإخراج كتابه(إحياء النحو) يمرّ عبر ربط العلامات الإعرابية بدلالات محددة على المعاني التي تشغلها الأسماء في الجملة. وكانت هذه المسألة موضع اهتمام بحثنا لذا كان تناولنا لها مفصلا، فرصدنا جل البحث على الأسس التي اعتمدها في القول بجدارة ما أتى به في هذا المجال، وقد بين البحث أن هذا الربط بين المعاني كان قد فرغ منه الدرس النحوي القديم منذ أمد طويل، كما أن مثل هذا الاهتمام بالحركات لا ينبغي أن يكون إلا قرينة من قرائن عدة للكشف عن المعنى النحوي. وكان الأمل أن يعطي إبراهيم مصطفى جلّ اهتمامه لطريقة مجاز أبي عبيدة وعبد القاهر الجرجاني ، المتعلقة بالنظم وتعالق الألفاظ الواحدة بالأخرى اللتين أشاد بهما في مقدمة كتابه، لا أن يقتصر على الإعراب. ولقد وقع في هنات ينأى عنها البحث العلمي لأنها لا تعدو أن تكون تحليلا خاصا لا سيما في قوله بأن الفتحة لا دلالة لها على أيّ من المعاني النحوية. وأيضا وصفه رفع المثنى بالألف بالشذوذ، وحكمه على نصب الاسم الظاهر بعد إنّ بالتوهم، وأن حكمه الأول الرفع وغير ذلك.

التمهيد :

تجديد النحو أو إحياؤه مصطلحات تندرج تحت مفهوم عام هو تيسير النحو. فكانت محاولات طموحة لتطوير النحو وتسهيله تلبية لحاجات المحدثين. و((التيسير في النحو هو النظرة الجديدة إلى الموضوعات النحوية من دون مسّ أصول اللغة وقواعدها،على أن تعكس هذه النظرة للمتعلمين واقع اللغة التي يتعامل بها من دون حذف واختصار، لأنّ التيسير ظاهرة من ظواهر التطور في اللغة))[١]. ويعدّ ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في كتابه(الرد على النحاة) من أوائل من شغلهم توجهات النحاة في التعليل بالعلل الثواني والثوالث والقياس والتمرينات غير العملية والعامل والتقدير الافتراضي، وسعى إلى إلغائها. وعلى الرغم من أن عمل ابن مضاء القرطبي لم يكن مرتكزاً على الرغبة في تيسير النحو بالقدر الذي كان حسّاً عقيدياً من المذهب الظاهري فـ((اللغة في رأي الظاهرية مقدسة وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة لأنّها من عند الله خالق كل شيء، فهي توقيفية وإنّ العامل فيها هو المتكلم نفسه))[٢] ، و((لم ترفض الظاهرية نظرية العامل وحدها بل كان لها رأي في العلة والقياس والإجماع ، لقد رفضت العلة إلا ما يخدم منها النص اللغوي، أي تلك التي تصف ظاهر النص))[٣] أي: العلل التعليمية التي تختصر الإجابة عن التساؤلات بقولها: هكذا قالت العرب.

إنّ التنويه بعمل ابن مضاء لا ينبع من تبنيه الدعوة لتجديد النحو وتيسيره أو الإيمان بما آمن به ابن مضاء بل يرجع إلى أن أقوال المحدثين تبحث على أساس تسند نفسها إليه لتستمد عمقا تراثيا هي في حاجة إليه وكأنه إذا قال أمرا لم يقله القدماء أو بعضا منه يرتج عليه في المحافل العلمية، أو أن تهوّن بعض تلك المحاولات بربطها بـ(الرد عل النحاة).

لقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى صاحب أول محاولة رصينة للتجديد وقد وسم د.طه حسين كتابه بـ(إحياء النحو)، وقد أضفى المنهج الوصفي الذي اعتمده الجدة على ما قدّمه، وإن كانت بعض الأفكار قد سبقه القدماء بها.

إنّ إدراك مفهوم التيسير يعدّ من أساسيات نجاح مهمة الميسر، ولقد أضحى التيسير والإصلاح ملبسا وملتبسا وفي ذلك قال بعض الباحثين:((ذلك لأنه لم يفصل فصلاً حاسماً... بين النحو بوصفه دراسة علمية تحليلية لظاهرة إنسانية ذات أبعاد مشكلة؛ هي الظاهرة المسماة اللغة، ولا علاقة لذلك بأمر تعليمها للناس لغة ثانية ولا لغة أولى، والنحو بوصفه تدريس اللغة وتلبية رغبة من يريد أن يتعلم لغة قوم هم العرب، أما النحو الذي من النوع الأول فلا مدخل أصلا لتيسيره وتسهيله، لأن المعنيين به ليسوا من الطلاب، ولا المختصين به من المعلمين. وسيبويه ليس معلما...وأما النحو بالمعنى الثاني وهو المقصود بجهود التيسير فهو علم لم يوجد بعد، وكان حريا به أن يكون موجودا، أو في سبيل إيجاده على الأقل، فهو علم آخر ينبغي له أن يكون بمثابة ما يعرف اليوم بـ((علم اللغة التطبيقي)) أو ما يسمى ((اللسانيات التطبيقية)) التي هي ثمرة لعلم اللغة العام))[٤]. على أن في النوع الثاني يمكن تيسيره، وذلك باختيار المنهج المناسب لتحليل اللغوي وليس كما يقول الباحث بأنه لا مدخل لتيسيره. إن التيسير يمكن أن يكون على مستويات متعددة نجملها بـ:

١- مستوى اختصار المادة وتبسيطها على نحو ينسجم ولغة العصر وأمثلته .

٢- مستوى الأصول المعتمدة في تحصيل قواعد النحو وتفريعاته،وتفاصيل مسائله.بما فيها المنهج المعتمد للدراسة.

٣- مستوى تعليم اللغات لغير الناطقين بها .

وتعد محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى من المحاولات التيسيرية على المستوى الثاني التي قد لم تصل إلى غايتها من إحياء النحو وإصلاحه وتطويره وتجديده ، وبياناً للحقيقة فإنه ((لاشك في أن أجرأ الأصوات التيسيرية للنحو في الثلث الأول من هذا القرن هو صوت العالم الجليل الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه القيم(إحياء النحو) الذي أصدره عام١٩٣٧م، وكان بحق قفزة في المنظور النحوي الصادق في دعوته إلى التجديد، وطموحه إلى التيسير، في مجالات محددة، حاول من خلال بحثها نفض الغبار عن التراث العربي في النحو وإعادة الأصالة إليه في كشف علل الإعراب وفلسفة العامل، ونقد المذهب النحوي في العامل))[٥]. ويقول د.أحمد مطلوب:((وقد أثار هذا الكتاب ضجة وحمل الأزهريون وغيرهم على مؤلفه ، وألفت كتب في الرد عليه أهمها كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) للأستاذ محمد عرفة ، وعقد الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد) مقارنة بين الكتابين)) [٦] .

المبحث الأول: أثر الإعراب في الإبانة عن المعاني النحوية

الإعراب في الأصل هو الإبانة عما في النفس وهو مصدر الفعل(أعرب) ومعنى أعرب: أبان يقال:أعرب الرجل عن حاجته أي أبان عنها. جاء في(أسرار العربية):((أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبيّن المعاني مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بيّنها ومنه قوله (صلى الله عليه[واله] وسلم): "الثيب تعرب عن نفسها"؛ أي تبين وتوضح ... فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً. والوجه الثاني أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم:"عربت معدة الفصيل" إذا تغيرت . فإن قيل:العرب في قولهم:عربت معدة الفصيل معناه الفساد فكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي أزلت عربه،وهو فساده وصار هذا كقولك :أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته...وهذه الهمزة تسمى همزة السلب. والوجه الثالث أن يكون سمي إعراباً لأن المُعرِب للكلام كأنه يتحبّب إلى السامع بإعرابه من قولهم : امرأة عروب إذا كانت متحببة (إلى زوجها)))[٧].

وجاء في(الإيضاح في علل النحو):((الإعراب أصله البيان يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه ومنه الحديث" الثيب تعرب عن نفسها..." . هذا أصله ثم إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً أي بياناً وكأن البيان بها يكون... والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة. وليس كل حركة إعراباً، كما أنه ليس كل الكلام معرباً))[٨]؛ وهذا المعنى اللغوي للإعراب هو الأصل للمعنى الاصطلاحي النحويّ، فالإعراب((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه))[٩]. وإنما أُتي به للفرق بين المعاني وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى [١٠].

ويرى جميع النحويين أن العرب جعلت هذه الحركات دلائل على المعاني ليتسعوا في كلامهم وليقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وهذا مذهبهم جميعاً إلا أبا علي قطرباً ((فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام...وقال المخالفون له رداً عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل بها الكلام فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخبر في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم))[١١].

وقد ذهب الأستاذ إبراهيم انيس مذهب قطرب حيث يقول:((لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من

الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[١٢].وكون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام. ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ احد قوله تعالى:{.. **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ...}[التوبة٣] بالجر لاختل المعنى وفسد. وقيل إن حادثة كهذه وأمثالها هي التي أدت إلى وضع النحو[١٣].

دلالة الإعراب في كتاب (إحياء النحو):

لقد بدا إبراهيم مصطفى شديد الحماس بأن يكون كتابه إحياءً للنحو من بعد موته الذي هو القالب التقليدي الذي أخذه عن المتأخرين الذين لم يروا من النحو إلا الكلمة وإعرابها وشروط ذلك الإعراب من الوجوب والجواز والمنع. ومن تحمس الأستاذ الشديد أن عجّل ما رآه من تتبعه الطويل(هكذا قال) في الكلام للبحث عن معانٍ للعلامات الإعرابية وعرضه في المقدمة ما توصّل إليه في طيات كتابه، فقال:((لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معانٍ لهذه العلامات الإعرابية، ولقد هداني الله... وله خالص الإخبات والشكر إلى شيء أراه قريباً وأبادر إليك الآن بتلخيصه:(١) إن الرفع علم الإسناد...(٢) إن الجر علم الإضافة...(٣) إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحبّ العرب أن يختموا بها كلماتهم...(٤) إن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا...))[١٤]. ولو كانت هذه العلامات زائدة من دون معنى لما أبقت عليها العربية، وهي لغة الإيجاز والقصد ولتخلصت منها كما تخلصت من أشياء كثيرة سواء في تراكيبها أو صيغها أو اشتقاقاتها.

وبعد أن يجمل فكرته في المقدمة يأتي بعد مباحث قليلة من كتابه تعد تمهيداً منهجياً لكتابه يفرد مبحثاً خاصاً لـ" معاني الإعراب"[١٥]، يستهدي فيه بما قرره في مبحث سابق:" أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني"[١٦]، ولو أنها لم تكن كذلك ما رأينا العرب يلتزمون بها، وتكون هذه له موطئاً في تصوير المعاني؛ وإلا فإننا كنا سنراهم يتعاملون معها كما تعاملوا مع التاء عند إلحاقها بالوصف لتدل على التأنيث. وإذا اقتصر هذا الوصف على المؤنث فهم يحذفونها ويحذفون من الجملة ما دل عليه دليل، سواء أكان حرف معنى أم كلمة: اسماً أو فعلاً؛ واحدة أو أكثر. كما أنهم قد يعاملون حركات الإعراب هذه المعاملة فيجرون الأصل السابق في حذف الزائد عند أمن اللبس، كما قال ابن مالك في الكافية الشافية:

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل، أجز، ولا تقس[١٧]

وإذا كان ابن مالك قد رأى أجازة ذلك دون قياسهم عليه بمعنى أن هذهِ الظاهرة النحوية غير مطردة، ومن ثم لا يقاس عليها فإن بعض علماء الأندلس وهو ابن الطراوة رأى أن ذلك يمكن القياس عليه لأنه من المأثور اللغوي، وورد في القراءات السبع، فقد قرأ ابن كثير المقرئ بمكة بنصب(آدم) ورفع (كلمات) قوله تعالى:{ **فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ فَتَابَ عَلَيْهِ** }[سورة البقرة ٣٧] مع أنّ قراءة المصحف برفع(آدم) ونصب(كلمات).

ولهذا قال إبراهيم مصطفى:((وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها. ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم وهو ما نراه))[١٨]. ولبيان صحة ما سبق فإنه يجمل ما رآه ثم يأتي إلى تفصيله ومناقشته في أبواب النحو باباً باباً.

الحركات دوال على المعاني:

أجمل إبراهيم مصطفى رأيه في العلامات الإعرابية بقوله:((فأما الضمة فإنها علم الإسناد أو دليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها. وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، أو إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في(كتابُ محمدٍ ، وكتابٌ لمحمدٍ) ، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوعٍ من الإتباع.أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة))[١٩].

وهو ينفي كون الضمة والكسرة بقية لمقطع صوتي كأنه يشير إلى رأي قطرب الذي رأى أن وضع الحركات وتنوعها ذو أساس صوتي؛ وأنها جلبت لأنّ السكون يبطئ الكلام فكان التحريك كيلا يبطئوا في الإدراج، وللاتساع وعدم التضييق على أنفسهم[٢٠]. كما أن هذه العلامات من عمل المتكلم لا أثراً للعوامل التي قال بها النحاة لأنه يرى أنه بذلك تخضع الجملة لإرادة المتكلم[الذي يتبوأ عند إبراهيم مصطفى منزلة العامل الجوهري، وله أن يستعمل هذه العلامات لما يريد من المعاني. وهو في سبيل إبراز أثر المتكلم يعمد إلى أقوال المتقدمين في هذا المجال فيورد رأي قطرب(الآنف الذكر) ثم رأي أبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) أنّ العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه[٢١]. ثم رأي تلميذه أبي القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ) الذي يذهب فيه إلى أن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة جعلت الحركات الإعرابية تنبئ عن تلك المعاني، وتدل عليها لأنّه لا في صور الأسماء ولا في أبنيتها ما يدل على إعرابها وكان في هذا متسع لهم في تقديم البنى وتأخيرها[٢٢]. لكن هذا الرأي لم يبين أثر المتكلم كما في الرأيين السابقين إلاّ أنه يندرج في إطار موضوع دلالات الحركات.

وبعد أن بين أن رأيه في أثر المتكلم مسند بكلام المتقدمين يدعو القارىء إلى مسايرته وألاّ يستنكر عليه ذلك. لما في كمه من تأصيل ، وأنّ عمله هذا غير بعيد عن معطيات المتقدمين.عل أن ما أجمله إبراهيم مصطفى تداخلت فيه نظرتان، نظرته إلى الحركات ونظرته إلى العامل فيها وكان الأجدى أن يلغى هذا التداخل؛ لأنه أفرد مكاناً للبحث في العامل في موضوع أصل الإعراب. ولا يبعد أن يكون لتحمس الكاتب الشديد لما كتبه وسرعته في عرض آرائه من دون رويّة الأثر في هذا التداخل.

ثم يأتي الأستاذ بالتفصيل لبيان صدق نظريته وما يمكن أن يرد ما قد يستدرك عليها. ونحن في عرضنا هذا نساير الأستاذ ونأتي إلى خطواته متابعين له:

الضمة علم الإسناد:

قال إبراهيم مصطفى:((الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد، وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه))[٢٣]. ويُدخل الأستاذ تحت مصطلح(المسند إليه)، ثلاث وظائف نحوية هي:المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، وهي المرفوعات ويرى أنه لا داعٍ لتفريقها في التناول وينبغي أن توضع تحت هذا المصطلح وتتناول على وفق هذه الوظيفة العامة[٢٤]. ومع اتفاقها وتماثلها في أحكامها أوجب أن تكون باباً واحداً [٢٥]. فنائب الفاعل لا يفرقه النحاة في الأحكام عن الفاعل بل إنّ منهم من رسم لهما باباً واحداً. ومن هنا يتساءل منكراً أو مستبعداً وجود فرق بين جملتي: كُسِر الإناءُ وانكسر الإناء. إلا ما يُرى من دلالة الصيغة في تصوير المعنى.

ويقول أيضا:((وأما الفاعل والمبتدأ، فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكل باب أحكاماً خاصة))[٢٦]. لكن التروي في النظر للأساليب العربية يؤدي بنا إلى توحيد وظيفتهما واتفاقهما في الأحكام. والذي يحدث في حقيقة الأمر أن الاسم إذا تقدم يسمى (مبتدأً) وإذا تأخر فيسمى(فاعلاً) كما في جملتي:(الحق ظهر وظهر الحق). وبسبب هذه التسميات فهم يحرمون تأخر الحق وهو(المبتدأ)عن الفعل ويحرمون تقديم الحق وهو(الفاعل) في (ظهر الحق) وهذا خاص بالبصريين منهم دون الكوفيين. وسواء تقدم هذا أم تأخر ذلك فكلاهما أسلوب عربي مقبول. أما الحكم النحوي فحكم صناعي من خارج اللغة.وجعلهما تحت اصطلاح"المسند إليه" يبيح حرية التقديم والتأخير بحسب المعاني فيقول:((والعربية في هذا الاسم المتحدث عنه أو المسند إليه يتقدم على المسند ويتأخر عنه، سواء كان المسند أسماً أم فعلاًۥ. وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها))[٢٧].

ويرى أن الحكم الثاني في الفرق بين المبتدأ والفاعل كون المبتدأ يمكن حذفه ولا يجوز حذف الفاعل، وإذا اختفى فهو ضمير مستتر؛ ويرى أنه لا وجه للالتزام بذلك فما هو إلا اصطلاح نحوي[٢٨].

أما الحكم الثالث[٢٩] فتشترط المطابقة العددية بين المبتدأ وخبره ولا مطابقة بين الفعل والفاعل، ولكن التأمل يبين أن حكم المطابقة واحد في البابين. ويعلقهما بمسألة تقدم المسند إليه أو تأخّره فإذا تقدم على المسند اشترطت المطابقة، وإذا تأخر عن المسند لم تشترط المطابقة كما يأتي:

الشهداء فازوا ← فاز الشهداء
الشهداء يفوزون ← يفوز الشهداء
الشهداء فائزون ← فائز الشهداء

وكذا الحكم الرابع فيما يفرقون به بين المبتدأ والفاعل وهو المطابقة في النوع: أي التذكير والتأنيث فيرى أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم، وإذا تأخر كانت أقل التزاما. كما في(أمطرت السماء) ويجوز(أمطر السماء) لأنه مؤنث مجازي ولا يجوز إلا (السماء أمطرت). على أن هناك من العرب من التزم المطابقة في العدد تأخر المسند إليه أو تقدم وهم الطائيون وبلحارث بن كعب، وهي لغة: أكلوني البراغيث[٣٠].

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن المطابقة العددية كانت الأصل في العربية ثم خصصت بالمسند إذا تأخر لتكون إشارة إلى المسند إليه المتقدم وبقي من ذلك آثار من لغات اليمن وأمثلة نادرة في لغات العرب ومن أمثلة في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي شيء من أشعار المضريين[٣١].

بقي أن يشير الأستاذ إلى بابين من المرفوعات لا يدخلان تحت الأصل المقرر(المسند إليه) وهما المنادى (الفضلة) في بعض حالاته ومنصوب إن وأخواتها.

المنادى المضموم :

يقول إبراهيم مصطفى:((فأما المنادى فليس بمسند إليه ولا بمضاف،فحقه النصب على الأصل الذي قررنا))[٣٢]؛ ويرى أن التوفيق كان حليف النحاة في قولهم بالبناء على الضم ههنا.

اسم إنَّ :

هو منصوب مع أنه متحدث عنه، فحقه الرفع على ما أصَّله ؛ قال:((ولا نتحرج أن نقول:إنّ النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه كما سترى))[٣٣]. وقال: ((ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب فإنا هنا نراه قد أخطأ وخطأ صواباً. قد يستطيع أن يردّ بعض ما سمع من العرب، ويسهل عليه أن يُخطئ مُحدِّثاً فيما روى، فماذا يصنع بالآية الكريمة))[٣٤].

وهو بذلك يشير إلى الآّية(٦٣) من سورة طه بقوله تعالى:((**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**)) فقد قرأ جمهور القراء إلا حفصاً بتشديد(إنَّ) وألف(هذان). وجاء في الحديث:((إن من اشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)). وعطف عليه بالرفع في قوله تعالى:((**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى** ...)) [المائدة٦٩]، وفي بعض القراءات:((**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**...))[الأحزاب ٥٦] وجاء في شعر بشر بن أبي حازم:

وإلّا فاعْلَمُوا أنّا وأنْتُمُ بُغاةٌ مَا بَقِينا في شِقَاقِ

وعند سيبويه أنهم يغلطون فيقولون:إنهم أجمعون ذاهبون وإني وزيدٌ ذاهبان. وقد مضى البصريون إلى تأويل الآية إلى الكريمة إلى أبعد مدى وقد قبله غيرهم من أئمة النحو كالكسائي والفراء .

ويرى إبراهيم مصطفى إن اسم إنّ في (إنّي) ليس منصوباً في الأساس بل أنه مرفوع وحقه الرفع ولكن غلب عليه النصب من حيث أن أكثر استعمالات(إنّ) أن يأتي بعدها ضمير نصب بدل ضمير الرفع،وذلك باستقراء مواضع إنّ في القرآن؛ويعلل هذا الميل بأنّ ضمير الرفع خصّ بما بعد الفعل واختاروا المتصل دون المنفصل لداعي الحس اللغوي، لأنه أحب إليهم من استعمال المنفصل لاسيما عند كثرته، أما بعد(لولا) فقد يأتي ضمير رفع وهذا حقه، وقد يأتي ضمير نصب ولا يفسره كما يرى إلا هذا الحس اللغوي نحو وصل الأداة بضمير النصب[٣٥]. ومن كثرة ضمير النصب هذا بعد(إنَّ) توهموا أن موضع اسم(إنّ) هو النصب فلما جاء الاسم الظاهر نصبوه أيضا. ثم قال:((وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطَّرد عند الاختبار، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم))[٣٦].

ثم يستطرد في وقوع هذا التوهم في كلام العرب، ولم يتوهموا ذلك مع لولا فيكون اسم الظاهر بعدها منصوبا لعدم كثرة وصلها بضمير النصب؛لذلك لم حكمه إلى الاسم الظاهر فيقال:(لولا محمداً). وبهذا اطَّرد رأيه في النداء واسم(إن) الذي كشف عن سر خفي على النحاة، وصحّح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون[٣٧].وبهذا فان كل مرفوع هو مسند إليه متحدّث عنه.

الكسرة علم الإضافة:

يدخل تحت الإضافة المضاف والمجرور بحرف الجرّ، وينسجم هذا مع أقوال المتقدمين سيبويه وأبي العباس المبرد وغيرهم من المتأخرين. قال سيبويه:((والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف (يعني:حرف الجر) وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً))[٣٨]، نقل نصوصاً في هذا السياق من المقتضب ومن الكافية ومن شرحها للرضي.

ويستطرد في القول: إن الإضافة في الكلام واسعة الاستعمال وأكثر الأبواب النحوية دوراناً على الألسن. ثم يبين أنماط الإضافة وأنهم يضيفون لأدنى ملابسة.ومن الأسماء ما لا يكون إلا مضافاً وحروف الجر أو الإضافة واسعة الاستعمال أكسبت اللغة المرونة وقدرة في التصوير وإن النحاة أهملوا بيان فائدتها في تصوير المعاني وتصرّف العرب فيها، وبهذا فإنه ينهي مبحث الكسرة علم الإضافة.

الفتحة ليست علامة إعراب :

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى:((الأصل الثالث: أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبّون أن يشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام))[٣٩]. وبه يجري إلى مخالفة أوسع للنحاة مستمداً حجته من أصولهم فيعمد إلى نشر مهجور وبسط مطوي. فخفة الفتحة أصل مقرر يتردد في كلامهم، ويستمدون منه السبب والعلة إلى كثير من أحكام التصريف والإعراب. ويؤيد هذه الخفة في كثرة التحريك بالفتح وكذا الظاهرة النطقية للفتحة فهي(ومعها الألف وهو الفتحة الطويلة) لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرا. على غير ما هو الحال في نطق الضمة وامتدادها الواو، وكذا الكسرة وامتدادها الياء. ولا تبين هذه الخفة إلا بالتريث في النطق بالكلمات، وإلا فإنّها غير واضحة عند الدرج. وقد وصل به الأمر في بيان خفتها إلى القول بأنها أخف من السكون ولاسيما ما كان منها في وسط اللفظ ودرج الكلام وهو أمر لم يقل به أحدٌ من النحاة.وفي الحقيقة أن خفتها كما يظهر من كلامه لا تتوجه نحو السكون وهو عدم الحركة بل يتوجه نحو ما يستلزمه السكون من إيقاف لعمل جهاز النطق بكيفية معينة، وإلاّ فأنّ كلامه بخفة الفتحة أمام السكون ملغز، ولهذا نراه يقول:((إن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمدا على الحرف، محتفظاً به، وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أبْ، وأتْ، وأثْ، وقسته إلى نطق" با " و"تا" و"ثا"))[٤٠].ويقول:((إن الإسكان كان عند العرب أقوى وأملأ مما ننطق به الآن. بل أن من العرب من كان أشد إظهاراً للقلقلة وأجهر بها صوتاً))[٤١] ويستطرد متابعاً كلاماً عن الوقف وأقوال النحاة فيه بقوله:((وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسّه))[٤٢].ويعضد رأيه: أنّ تميما تسكّن

عين الثلاثي نحو: رُسْل وفخْذ وتبقي على المفتوح نحو:جَمَل وعُمَر وعِنَب؛ وأيضاً فرارهم من إسكان المفرد عند جمعه نحو: فَـَترة وحَسرة فيجمعونه على فَتَرات وحَسَرات(٤٣).

ويرى أن ذلك كافياً للمنصف بأن يقول إنّ الفتحة أخف من السكون وبعد هذا يأبى الأستاذ أن يغادر تقريراته هذه فيأتي بشواهد تؤنس القارئ برأيه(٤٤)، منها :الفرار من اجتماع الساكنين إلى تحريك أحدهما بكسر أو فتح؛ ومنها: جعلوا الإسكان علامة الطلب كما إلتزموه في الأمر وفي لِتَفعَل ولا تَفعَل. وفي غير الأمر يؤتى بالسكون دلالة على التأكيد كما في قول امرئ القيس:

اليوم أشرب غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغل

وقول جرير وقراءة لأبي عمرو بن العلاء:{**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ...**}[سورة النساء:٥٨].وأتى إلى بعض مظاهر الوقف ومرّ على الإقواء وقبولهم باختلاف الروي ضما وكسرا ومنع قوم الانتقال من الفتح إلى غيره وهو(الإصراف)(٤٥). وأطال الكلام في بيت الفرزدق:

وعضّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المَال إلامسحتاً أو مُجلّفُ

وانتهى إلى ما اتعب النحاة عليه أنفسهم من تخريج رفع(مجلف) بقوله: ((وذلك أنهم قدروا النصب إعراباً ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع... فلما تعارضت حركة الإعراب وحركة القافية، استجاب العربي لما هو أولى أن يمثل معناه، ويصور مراده، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل في عربيته ؛ وهو الإعراب))(٤٦) بتقديره أنّ الفتح لا يدلّ على معنى.

ثم يأتي ببعض المسموع ليظهر كيف أن العرب تصبوا إلى الفتح حين يحذف سبب الجر(كما في حذف الخافض، وقول بعضهم: الحمد لله ماإهلالَك إلى أسرارك) وكذا يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضاً، تقول(خرج زيد وعمرو) عند الإخبار، فإذا كان الإخبارعن زيد نصب عمراً أي: خرج زيد وعمراً. وعلى ما فيه من خلاف بين النحويين في الناصب له فإنه يرى خروج الكلمة من الإعراب في الرفع لأنه لا داعٍ لرفعها. ومن ذلك نصب:(كلّمته فاه إلى فيّ) و(بعته يداً بيد)لأنه ليس من همه التحدث عن الفم واليد. ومنه:(مُطِرنا سهلَنا والجبلَ) والسهلَ والجبلَ.و(جاء القوم أوّلَهم وآخرَهم) والأولَ والآخرَ. فقد روي بالنصب وهي معضلة لدى النحاة يستعان فيها بأنواع من التأويل،ومن ذلك: (عمَرك الله ونحن العربَ وإياكَ الأسد وإياك والأسدَ)، وعذيرَك في قول عمرو بن معد يكرب :

أريد حياته ويريد قتلي عذيرَك من خليلك من مُرادِ

يقول عنها الأستاذ:((فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، ولا هي مضاف إليها فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب)) (٤٧).وهذا ما قاله الأوائل فهي بضاعتهم رُدّت إليهم.

المبحث الثانيّ : العلامات الفرعية للإعراب:

حق هذا الموضوع أن يكون تالياً لموضوع العلامات الأصلية؛ إلاّ أنّه وضع بينهما موضوع(الأصل في المبني أن يسكنا)[٤٨].ويبدو أن هذا الموضوع جاء إستطرادا لموضوع الفتح أخف من السكون وبيان لإحدى الإشكالات التي أثارها أحد طلبته. وسنتناول علامات فرعية نائبة عن العلامات الأصلية في بعض البنى المعربة وهي :

١- **الأسماء الخمسة:**

يبطل إبراهيم مصطفى الإنابة التي قال بها النحاة، ويرى أن هذه الأسماء معربة بالحركات، فالضمة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين،غير أن الذي حدث فيهاهو مد هذه الحركات حتى نشأت عنها مجانساتها المدّية، وهي الواو والياء والألف[٤٩]. ويرى أن سبب هذا المد كون هذه الكلمات ذات وضع خاص فقد بُني بعضها على حرف واحد (ذو،وفو) والبقية بُنيت على حرفين الأول منها حلقي (أبو، وأخو، وحمو) وطبيعته الصوتية ضعيفة في النطق قليلة في الظهور، كما أن طبيعة العرب أن تستروح بنطق الثلاثي[٥٠]. ويؤنسنا برأيه هذا أنه عندما تنون هذه الكلمات أو توصل بـ(أل) فتعرب بالحركات مثل: أبٌ و أخٌ والأبُ و الأخُ، ووجود الألف واللام والتنوين أغنى عن مد الحركة. ويرى أن سبب اضطراب النحاة في نحو(لا أبا لك) وهو غير مضاف وليس فيه(أل) ناشئ من أنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة. ثم يقرر أنّ قوله هذا هو مذهب المازني (ت٢٤٧هـ)[٥١]. ويرى ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) أنه لا إنابة ههنا، وإن الإعراب بحركات مقدرة على هذه الحروف المديّة.

٢- **جمع المذكر السالم:**

وأمر الواو والياء والألف فيه أمرها في الأسماء الخمسة، ويرى أن أمره أهون، واغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد أن يجعل له علاقة خاصة ونظيره جمع المؤنث السالم إذ أُكتفي بالضمة والكسرة ، وأُغفلت الفتحة مماثلة للجمعية مع جمع المذكر السالم[٥٢].

٣- **ما لا ينصرف:**

يقول :((أن الفتحة لم تنب عن الكسرة وإنما الذي كان أن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه . في حال الكسر . المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جداً في لغة العرب))[٥٣].حتى إذا أمِنوا هذا الالتباس رجعوا به إلى حالته الأولى وذلك عند التفريق بـ (أل) أو بالإضافة أو عند التفريق لسبب ما. وقد عدّ القول ببناء ما لا ينصرف قولاً وجيهاً لما يرى فيه من تأييد لمذهبه.

أما باب المثنى فإنه قد تخلص من تبعة عدم شموله بنظريته في كون الفتحة ليست علامة إعراب وبكونه شاذاً؛ ((فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها)) [٥٤] .

المبحث الثالث: دلالة الحركات على المعاني في النحو العربي

لقد جرى وصف إحياء النحو بالمحاولة الرائدة على الرغم من وجود محاولات سابقة للتجديد والتيسير، ولكن هذه المحاولة تعدّ الرائدة لخروجها من الإطار التعليمي للنحو إلى المساس شيئا ما بأصول النحو والإفادة من الاستقراء، وإعادة النظر إلى ما روي عن العرب لتلمس ما يؤيد الرأي الجديد!! زيادة على ابتعاده عن الفلسفة والعلل المنطقية. وفي هذا الصدد أشاد د. مهدي المخزومي بعمل أستاذه قائلا:((فتحت هذه المحاولة أفقا جديدا في الدرس النحوي، وكانت محاولة تستنهض الهمم لقيام بمحاولات جدية أخرى))[٥٥]؛ وقال عنه تلميذه د.عبد الستار الجواري حين قارن بين آراء ابن مضاء القرطبي وآراء أستاذه(إبراهيم مصطفى) في كتابه(إحياء النحو) فألمح إلى سذاجة الفكرة عند ابن مضاء القرطبي وأصالتها عند إبراهيم مصطفى فقال:((وبياناً للحقيقة نقرر أن الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على (إحياء النحو) فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب،وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه))[٥٦].وقد كانت خطوة يجب أن تخطى.

على أن إحياء النحو بمعنى من المعاني بقي في ساحة النحو التقليدي فعملية الاستدراك على النحاة بنتائج لبعض ما رووه في كتبهم من شواهد يجعله غير بعيد عن النحو القديم. زيادة على أن الفكرة الأساس في الكتاب وهي دلالة العلامات على المعاني كانت قد استقرت في النحو العربي منذ أمد طويل ولاسيما عند رضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٨هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ، وسيأتي الكلام عنها قريبا. وسنحاول أن نجمل مواضع النقد في النقاط الآتية وبالقدر الذي يتعلّق بالعلامات الإعرابية :

أولاً: لقد رأى إبراهيم مصطفى النحو قانون تأليف الكلام، ونوه بعمل أبي عبيدة في كتابه (مجاز القرآن)؛ وبعبد القاهر الجرجاني في كتابه(دلائل الإعجاز) ما جعلنا منتظرين أن يظهر شيء منها في كتابه ، لاسيما ما يتعلق بنظم الكلام وتعالق الكلمة بالأخرى، فيكون فهم الجملة ووظائف المفردات في الجملة قائم عل قرائن دلالية(أو سياقية)، مع قرينة العلامة الإعرابية. وهي قرينة جزئية من قرائن المعنى النحوي ولعل التوجه إلى تعالق المفردات في الجملة يمثل إحياء للنحو أشدّ من إحياء العلامات الإعرابية.

ثانيا: وما عدّه إبراهيم مصطفى من نتائج نظراته في تتبع الكلام العربي واستقرائه فيما يخصّ دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية لا يعدو كونه غمطا لجهود علماء متقدمين بارزين ومنهم الزجاجي، والزمخشري وقد بلغت أوج التمام على يد العلامة رضي الدين الإستراباذي(ت٦٨٨هـ) في شرحه كافية ابن الحاجب وذلك في بدايات كتابه. وقد كان هذا الكتاب أحد مصادر إحياء النحو ولكن لم يشر إلى جهده قال الرضي: ((الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد. والنصب علم الفضلة في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات...أما الجر فعلم الإضافة أي كون الاسم مضافاً إليه معنىً ولفظاً)) [٥٧].

فالعمدة ما كان من أركان الجملة وهي: المبتدأ والخبر والفاعل فهو يشمل ما ذكره في إحياء النحو الرفع الضمة علم الإسناد لا تخرج عن كونه مسند ومسنداً إليه، وهي وظائف المبتدأ والخبر والفاعل،

وعلى حين أن الرضي اعتمد عل الحالة الإعرابية للدلالة على المعاني النحوية ليدخل تحتها العلامات أصلية كانت أم فرعية؛ بقوله:((جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر))[٥٨]. وقال:((الرفع ثلاثة أشياء:الضم والألف والواو...والنصب أربعة: الفتح والكسر والألف والياء.. والجر ثلاثة أشياء: الكسر والفتح والياء))[٥٩]. الأمر الذي لم يستطع إبراهيم مصطفى السير فيه فاعتمد العلامة الإعرابية الأصلية وتكلف القول كونها هي نفسها في جمع المذكر والأسماء الخمسة، ولكنها طولت فكانت واوا وهكذا مع الياء والألف، ولم يبين وجه افتراضه هذا، زيادة على انه رأي لبعض المتقدمين كالمازني على ما ذكر. ومثل هذا الفرض لا يعدو كونه رأيا لا دليل عليه وذلك لا ينسجم مع هذه الخطوة التي أريد لها أن تكون رائدة. كما أنه اضطرّ إلى القول بشذوذ المثنى لأن علامة رفعه الألف لخروجه عن قاعدته (الضمة علم الإسناد).

وبذا نلحظ أن رضيّ الدين الأستراباذي أدخل تحت حالة الإعراب العلامات الظاهرة من دون تكلف أو تعسف في النظرية، وهو موقف اللغوي من الظواهر اللغوية وكان الأجدر أن يتبعه اللغويّ في العصر الحديث.

ثالثا: لم يشمل ما قّدمه إبراهيم مصطفى جميع أجزاء الكلام فلم يدخل في نظريته"المسند" عندما يكون خبراً وحقه أن يدخله في دلالة الضمة ولا لكنه ينقض قوله بدلالتها على كونه المتحدث عنه. زيادة على تحوله إلى النصب بدخول النواسخ كـ(كان وأخواتها) واحتفاظه بدلالته النحوية (المسند). في حين نرى الرضي قد شمل أجزاء الكلام. ولكن يحسب لإبراهيم مصطفى استعماله مصطلحا يتعلق بوظيفة المفردة في الجملة أعني المسند إليه أو المتحدث عنه. وهو أمر لم يتوافر في الدلالة الاصطلاحية للعمدة ، لتوجهه نحو بناء الجملة .

رابعاً: لا يبدو عمل إبراهيم مصطفى بإهماله دلالة الفتحة منسجماً مع المنهج العلمي فالاستقراء – وهو مبدأ اعتمده في كتابه – يثبت أن الفتحة يمكن أن تكون دالة على معنى عام أو معانٍ وظيفية جزئية متعددة في الجملة، وهو ما عمله الرضي فقد جعل النصب علم كون الاسم فضلة في الكلام فقال:((وجُعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتميز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر... ثم أُريد أن يميز بعلامةٍ ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميّز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضله))[٦٠]. فالرضي يعطي للنصب دلالات أوسع من بقية الحالات كما أنه يجعل المجرور بحرف الجر في أساس في منزلة المنصوبات، ويمكن أن يدرج في المفاعيل غير المباشرة .وهو أمر معروف في النحو العربي.

خامساً: إنّ عمل إبراهيم مصطفى خاص بالمعربات فلا داع للبحث الذي عقد للمنادى المبني على الضم(وهو يتفق مع النحاة على بنائه).

سادساً: يقدم إبراهيم مصطفى الرأي الذي يراه فيعتقد القارئ أن هذا الرأي من ابتداعه أو اكتشافه ، ولكنه يفاجأنا بعد قليل بنسبة هذا الرأي إلى أحد علماء عربيتنا القدماء، كما في كون الأسماء الخمسة معربة بالحركات، فهو رأي لأبي عثمان المازني.

سابعاً: على الرغم من الإحياء الذي نراه للكتاب في محاولة طرح قضية النحو بقوة وإعادة النظر فيه فقد انتهى إلى الإبقاء على الجانب التعليمي وحده؛ بغض النظر عن الأصول ومنهج البحث، وهذا كلّه لا يدخل في باب التجديد الذي يقوم على أصول جديدة ومنهج جديد ونظرية جديدة[٦١] ؛ ولم يغب عن د. طه حسين في تقديمه الكتاب أن يقول:((تقرأه فلا تجد أنك تنتزع من النحو القديم انتزاعا وإنما تحسّ أنك تمعن فيه إمعاناً، وكأنك تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة أو الكوفة أو بغداد))[٦٢] .

ثامناً: إن ما قدّمه إبراهيم مصطفى من الصفات الصوتية في أثناء كلامه على الفتحة وعلى حركتي الضمة والكسرة وكيفية نطقهما لا ينسجم مع معطيات الدرس الصوتي الحديث[٦٣]، ففضلاً على كونها غير دقيقة تهمل اعتبارات يجب أن تلاحظ وهي طبيعية الأصوات السابقة واللاحقة لها. كذلك فإن ما يقرره من بعض المعايير كوصفه الفتحة بأنها الحركة المستحبة وإهماله لبقية صفاتها، وكذلك قوله بأن الحركات لا تختلف عن مجانستها من المدّيات إلا بإشباع، أي: طول مدة التصويت، شيء لا يقرّه عليه علم الأصوات الحديث. كما أن قانون الخفة الذي يراه في اختيار الحركات ولاسيما الفتحة ليس من المعايير الواضحة المعالم.

تاسعاً: قوله إن الفتحة أخف من السكون شيء عجيب مع أنه أعتمد الأساس الصوتي في ذلك وفي تقرير اختيار الفتحة من ناحية الجهد العضلي المبذول، والعجب يكمن في كيفية أن يكون انعدام الصوت(السكون) أثقل عن حدوث الصوت(الفتحة). الأمر الذي دعانا الى النظر الى كلامه بوصف كل من الفتحة والسكون في إطار السلسلة الكلامية أوتراتبية المقاطع الصوتية وتتابع حركات اللسان، لا كون السكون مفردا أو الفتحة مفردة، وعلى العموم فان مثل هذا المعيار يخضع لعادات نطقية قد لا تكون لخصوصية الأصوات دخل فيها، والأمر بعد ذلك يبقى في إطار التخمين.التي يدخل فيها ما بعض ما عرف بتفرعات لهجة تميم[٦٤]، وحالات الوقف النبي قُرّر من خلالها ثقل السكون غريبة عن منحاه بسبب أنها حالات صوتية تسلك فيها الأصوات سلوكاً تحاول المحافظة فيه على كيانها من السقوط النطقي لتطرفها، وكونها في الغالب انفجارية (شديدة) وهي حروف القلقلة، وتتميز هذه الأصوات بكونها ذات قدرة اسماعية واطئة نسبة إلى قدرة غيرها من الأصوات يقول رضي الدين عنها : ((...فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجْتَ إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيُسمع))[٦٥].

الهوامش:

(١) محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية : ٢٢٨ .

(٢) ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم:٦٠ .

(٣) ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم: ٦١.

(٤) اللغة والكلام في التراث النحوي العربي: ٩٢.

(٥) نحو التجديد في دراسات الكتور الجواري: ٢٣ .

(٦) نحو التيسير : أحمد مطلوب (بحث منشور)

(٧) أسرار العربية : ١٨-١٩ .

(٨) الإيضاح في علل النحو ٩١ . وينظر : الخصائص:١/ ٣٥. ٣٦ ، همع الهوامع: ١٣/١ .

(٩) الخصائص ٣٥/١ . وينظر: معا ني النحو:١/ ٢٣ .

(١٠) ينظر: المفصل: ١/ ٨٤.

(١١) الإيضاح في علل النحو ٦٩، وما بعدها. وينظر: معاني النحو ١/ ٢٤ . ٢٥.

(١٢) أسرار العربية ١٥٨، وينظر: ١٤٢ منه.

(١٣) ينظر: الكشاف:٢ /٢٧ .

(١٤) إحياء النحو: – المقدمة: (و – ز).

(١٥) ينظر: إحياء النحو: ٤٨.

(١٦) إحياء النحو: ٤٨.

(١٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦١٢/٢.

(١٨) إحياء النحو: ٤٩.

(١٩) إحياء النحو: ٥٠.

(٢٠) ينظر: إحياء النحو: ٥١.

(٢١) ينظر: معاني القرن وإعرابه :

(٢٢) ينظر:الإيضاح في علل النحو : ٦٩.

(٢٣) إحياء النحو: ٥٣.

(٢٤) ينظر: إحياء النحو: ٥٣ .

(٢٥) ينظر: إحياء النحو: ٥٤ .

(٢٦) إحياء النحو: ٥٤.

(٢٧) إحياء النحو: ٥٥ –٥٦.

(٢٨) ينظر: إحياء النحو: ٥٦ .

(٢٩) ينظر: إحياء النحو: ٥٦ –٥٨.

(٣٠) ينظر:شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥٧٧/٢.

(٣١) ينظر: إحياء النحو: ٥٨ – ٦٠.

(٣٢) إحياء النحو: ٦١.

(٣٣) إحياء النحو: ٦٤.

(٣٤) إحياء النحو: ٦٦.

(٣٥) ينظر: إحياء النحو: ٦٨ –٦٩.

(٣٦) إحياء النحو: ٧٠ .

(٣٧) إحياء النحو: ٧١ .

(٣٨) إحياء النحو: ٧٣. وينظر: الكتاب:٤١٩/١.

(٣٩) إحياء النحو: ٧٨ .

(٤٠) إحياء النحو: ٨٢.

(٤١) إحياء النحو: ٨٣.

(٤٢)إحياء النحو: ٨٤.

(٤٣) ينظر: إحياء النحو:٨٥. تفسّر هذه الظاهرة لدى تميم بالميل نحو الخفة، لذا وهم لم يخففوا ما كان خفيفا بالأصل وهو المفتوح ، لذا فإنّ ذكر إبراهيم مصطفى لهذا المسلك التميمي ليس من الأدلة القوية فيما أراد.

(٤٤) ينظر: إحياء النحو: ٨٦.

(٤٥) ينظر: إحياء النحو: ٩٠–٩٣.

(٤٦) إحياء النحو: ٩٥.

(٤٧) إحياء النحو: ١٠٠.

(٤٨) إحياء النحو: ١٠١ وما بعدها.

(٤٩) ينظر: إحياء النحو: ١٠٨ – ١٠٩.

(٥٠) ينظر: إحياء النحو: ١٠٩.

(٥١) ينظر: إحياء النحو: ١٠٩.

(٥٢) ينظر: إحياء النحو: ١١١.

(٥٣) إحياء النحو: ١١٢.

(٥٤) إحياء النحو: ١١٣ .

(٥٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:٤٠٢.

(٥٦) نحو التيسير: عبد الستار الجواري ٢٣ .

(٥٧) شرح الكافية: ١/ ٢٤ .

(٥٨) شرح الكافية :٢٠/١ .

(٥٩) شرح الكافية: ١/ ٢٤.

(٦٠) شرح الكافية: ٢٢/١ .

(٦١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ٦٥ وما بعدها.

(٦٢) إحياء النحو: المقدمة: (ط).

(٦٣) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ٦٥ .

(٦٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤٠/١.

(٦٥) شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ٠٢٦٣

مظان البحث:

١) القرآن الكريم.
٢) إحياء النحو / إبراهيم مصطفى / مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة / القاهرة ١٩٥٩م .
٣) أسرار العربية/أبو البركات الأنباري/تحـ:محمد بهجة البيطار/ط الترقي–دمشق/١٣٧٧هـ–١٩٥٧م
٤) الإيضاح في علم النحو/ الزجاجي/تح: مازن المبارك/مطبعة المدني– مصر/١٣٧٨ هـ–١٩٥٩م.
٥) الخصائص/ابن جني/تحـ:محمد علي النجار/مطبعة دار الكتب المصرية/ط١/١٩٥٩م.
٦) شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الأستراباذي/دار الكتب العلمية/ بيروت/١٤٠٥– ١٩٨٥م.
٧) شرح الكافية الشافية/جمال الدين أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ) /دراسة وتحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي/الناشر:جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة/الطبعة الأولى.
٨) شرح شافية ابن الحاجب/رضي الدين الأستراباذي(٦٨٦هـ)/ تحـ:محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية/ بيروت/١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.
٩) ظاهرة الحذف في النحو العربي..محاولة الفهم/ بوشعيب برامو/ مجلة عالم الفكر . الكويت/ العدد الثالث . المجلد٣٤ /٢٠٠٦ م (بحث منشور) .
١٠) العربية وعلم اللغة البنيوي(دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث)/د .حلمي خليل/دار المعرفة الجامعية / المطبعة الفنية/ الإسكندرية / ١٩٨٨ م .
١١) كتاب سيبويه/أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٥)/ تحـ: عبد السلام محمد هارون/عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت (د.ت).
١٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / جار الله الزمخشري / مطبعة البابي الحلبي وأولاده – مصر / ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨ .
١٣) اللغة والكلام في التراث النحوي العربي/ د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي/مجلة عالم الفكر. الكويت / العدد الثالث . المجلد ٣٤ . /٢٠٠٦ م.(بحث منشور) .
١٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د.مهدي المخزومي/ مطابع دار الرائد العربي/ بيروت / ط٢/١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
١٥) محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية/كريم أحمد جواد التميمي/ دار الشؤون الثقافية/ الطبعة الأولى/ بغداد / ٢٠٠٨ .
١٦) معاني النحو/د.فاضل صالح السامرائي/ جامعة بغداد/مطبعة التعليم العالي بالموصل/ط١/ ١٩٨٩م.
١٧) المفصل في علم العربية / الزمخشري / نشره محمود توفيق / مطبعة حجازي – القاهرة .
١٨) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري/ د.محمد حسين علي الصغير/ مطبعة المجمع العلمي العراقي/١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م .
١٩) نحو التيسير/ د.أحمد مطلوب/مجلة المعلم الجديد/ مطبعة المعارف/ بغداد/ ١٩٦٣م.(بحث منشور) .
٢٠) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي/د.أحمد عبد الستار الجواري/مطبعة المجمع العلمي العراقي/ ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
٢١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي/مطبعة السعادة /مصر/ط١/١٣٢٧ هـ .